مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: نحو اكتمال بناء الدولة محطات في شرعية النظام السياسي العراقي المعاصر
اسم الكاتب: د. احمد حسين والي، د. ناهض حسن جابر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/354
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

نحو اكتمال بناء الدولة محطات
في شرعية النظام السياسي العراقي المعاصر

د . احمد حسين والي
د. ناهض حسن جابر

الملخص بالغة العربية

تأثرت سلطة الدولة في العراق بالشرعية، التي قد شابهت حزام ناقل الحركة إذ يؤثر عبرها حكم القانون والتحشيدات الاجتماعية .اذ أن نشأة النظام السياسي ربما قد تأتى نتيجة من تحقيق التوازن بين مختلف القوى المتنافسة داخل المجتمع اليوم بوصفه أساسا للفعل الجمعي. فلم تكن مسيرة الدولة في العراق جراء سلسلة من الانتقالات التدريجية مثل الدول الراسخة. ولى ما يقرب من قرن من الزمان، بل التسلسل التعقبي الاستثنائي، فكان في كل مرحلة من المراحل الثلاث التي مرت بها الدولة يطرأ تغيير داخلي او خارجي. فكان اللاعبون الذين أقاموا التوازن يتغيرون او يختلون ويظهر آخرون. وقد تتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية او يتعرض المجتمع للغزو الخارجي او يواجه أفكارنا مستوردة...

المقدمة:

السؤال الذي شغل الانسان في كل وقت هو لماذا وجدت السلطة او الدولة وكيف نبرر السلطة التي يمارسها الحكام على الافراد؟

هذا السؤال يقودنا الى ان سلطة الحكام في كنهها هي قوة ارغام مادية. او التي تتضمن مجموعة عناصر ذات الطبيعة الايديولوجية والمؤسساتية التي تشكل معاً حكومة دولة. وتنطوي هذه الصيغة على عدة مكونات جوهرية للنظام السياسي، هي طبيعة السلطة ودورها وبنية المؤسسات ومبدا الشرعية.

فالسلطة السياسية هي بطبيعتها، علاقة قوة بين ارادتين، وضعية هيمنة واقعية ذات توازن غير ثابتة، تظهر من خلال نمطين اساسين، هما نمط القدرة ووسيلة نوعية القوة، ونمط حق القيادة واساسه النفوذ والسمو اللذان يقر بهما الافراد ، لأنه يتوافق مع منظومتهم القيمية. وعلى هذا الاساس ما تتضمنه هذه الدراسة.

اذ يمكن القول ان مفهوم الشرعية يتطلب معالجة اساس السلطة ومبرر الخضوع المرتبط به والناجم عنه، وكل ما يمكن في امتثال حكومة الدولة للقيم التي يتركز عليها النظام السياسي، ضمن اطار اجتماعي ثقافي معين استنادا الى معاير تستمد جذورها من الحالة التأسيسية للعلاقات الاجتماعية. واذا كان مفهوم المشروعية لا يثير في ظاهره، ايه اشكالية على اساس ان كل ما يتطابق مع احكام القوانين الوضعية النافذة يعد مشروعا، لذا فان مفهوم الشرعية يثير جدلا فقهيا وفكريا واسعا، اذ ظهرت اتجاهات متعددة في هذا المجال كالمذهب الوضعي، واحترافية الوظيفة السياسية. بالمقابل تعرض مفهوم الشرعية لانتقادات نظرية ومنهجية، تركز على عدم صلاحية مقاربة سياسية من زاوية قيمية. وان الفلسفة السياسية كانت وماتزال تعد ان السلطة تنطوي على عنصر خارج عنها، يؤسسها ويبررها. هذه الفكرة تجد تجسيدها من خلال نماذج مختلفة للشرعية، بحيث يتطابق كل منها لنمط ثقافي تشكل السياسة انعكاساً له.

وعلية فان مهمة الفن السياسي هو ايجاد نوع او اسلوب معين لممارسة السلطة يتجاوب مع المعتقدات الاخلاقية والقيم السائدة في المجتمع، ومع حاجاته الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تتولد القناعة. بناءاً على ذلك يمكن القول ان الحكام يحكمون لمصلحة الجماعة وليس لمصالحهم الخاصة.

فالمتتبع لطبيعة ودرجة حضور الشرعية والمشروعية التي اعتمدت في الفعاليات التأسيسية والتطورية الحركية للمرحلة الممتدة(١٩٢١-١٩٥٨) في العراق، فكما هو معروف ان الدولة في بواكيرها ومؤسساتها القانونية فرضت بقوة العامل الخارجي وعادةً من الجانب الاخر(المحتل)، والدولة في هذه الحال لا تعبر عن خصوصية ثقافية ولا عن تطور تاريخي طبيعي، ولا عن خصائص المجتمع وتكويناته الحضارية. لذا قد يكون

نمط الشرعية هنا يتركز على منظومتين من الثقافة السياسية بالدرجة الاساس، تتمثل في التقاليد الدينية المميزة للفئات التقليدية لعراق العشرينات من القرن الماضي. والثانية ترتكز الى التقاليد المحدثة المميزة لتفكير الفئات الجديدة من المثقفين، ان هذه الثنائية من الخلاف ساعدت على مقبولية مجيء الملك من خارج العراق، وتجاوز انقسام المجتمع التقليدي في العراق انقساما حادا الى طوائف وجماعات، والتي ما كان لها ان تتفق على اختيار ممثل لهم من داخل البلد. وما ادى ذلك الى بناء نظام سياسي ملكي يرتكز اجتماعياً على عدة عناصر من الاسرة الهاشمية وطبقة من الضباط الشريفين وكذلك الملاك من(تجار و ملاك واشراف)، ويتم التمثيل لهم بوسائل انتخابية قد تكون بدائية. صحيح ان الشرعية هي ما دعت العائلة الهاشمية وعن طريقها الى اثبات وجودها، الا انها لم تسطيع ان تشرعن المؤسسات السياسية المنبثقة من النظام السياسي الملكي الذي اتت به العائلة المالكة. فعلى سبيل المثال، أن الدور المعهود للسلطة التشريعية بصفتها جهاز يرسم سياسية الدولة العامة ويتخذ القرارات ويمارس الرقابة السياسية، فضلا عن المهمة التشريعية لم يأخذ طريقه للتطبيق الفعلي بسبب غياب قاعدة شعبية فعالة تستند عليها السلطة المذكورة وتستمد القوة منها.

أما ما بعد العهد الملكي(النظام السياسي الثاني، العهد الجمهوري). فان دراسة وتفسير وكذلك توصيف احداث تموز عام ١٩٥٨ وما تلاها، نجد من ينقسم حولها، فمنهم(الباحثين في هذا الشأن) من يرى ان مضمون ومسار التطور لما جرى من احداث في العام ١٩٥٨، لا تتعدى عن كونها انقلابا عسكريا، في حين يرى اخرون انها تمتلك كافة مقومات الثورة الشعبية من حيث الدعم الشعبي والمكاسب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حققتها، وبمعزل عن ذلك فان العام ١٩٥٨ يمثل انعطافا نوعيا في تاريخ العراق المعاصر رغم ما تعرضت له في السنوات اللاحقة، اي انها لم تستكمل عناصر التحديث والنمو وهذا ما افرز سلسلة من الازمات في النظام السياسي وفي المجتمع ولا زالت اثارها تتفاعل حتى يومنا هذا.

اذ ان ما يلاحظ على التجارب السياسية من احداث تموز ١٩٥٨ وما تلتها من انقلابات انها اتصفت بالأوتوقراطية، والتي تمثلت في الطريقة التي صدرت بها الدساتير. اذ خلت تلك الدساتير المؤقتة من مبدا التعددية السياسية وكرست السلطة بيد من يقبض عليها الى اجل غير محدود، كما قلصت الى حدود كبيره من مفهوم المؤسسة او المؤسسات، ولم تعنى كثيرا بمؤسسات المجتمع المدني او لاستقلال القضاء، باستثناء بعض المبادئ العامة التي قد دونتها.

اما عن اعادة بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، من حيث مدى حضور الشرعية والمشروعية، من جهة وعن مدى امكانية اعادة تأسيس مفهوم الدولة في وجدان وثقافة المجتمع والنخب السياسية في العراق، بحيث تستقطب الولاء الأسمى بغض النظر عن انتماءاتهم الاولانية، بمعنى ان تكتسب الدولة مؤسساتها الشرعية التي تجعل منها بمثابة الاطار السياسي والمؤسسي والقانوني، الذي يشمل الجميع ضمن هوية وطنية تضم داخلها اطارها الهويات الفرعية. لاسيما انه بعد سقوط النظام السياسي السابق في ٢٠٠٣/٤/٩، والتي تكررت الطروحات حول صلاحية واستعداد العراقيين لتقبل سلطة شرعية في ظل الديمقراطية المراد تحقيقها. فهل العراق مؤهل للوصول الى الديمقراطية؟ اذ ان عملية تكوين سلطة شرعية مشتقة من ايمان اغلبيه اعضاء المجتمع ايماناً حقيقياً بها، وبأن السلطة يجب ان تمارس بطريقة معينة دون غيرها، والا فقدت مبررات طاعتها. فمن المعروف ان بناء الديمقراطية هي عملية تدريجية تراكمية متعددة الابعاد والخطوات، ولكن علينا في المقابل الاعتراف بوجود معوقات كبيرة وكثيرة والتي فيها من الاسباب قد تعيق عملية السير نحو الاستقرار السياسي والحكم الصالح وبناء الدولة في العراق ما بعد التغيير.

وعلية فأن هذه الدراسة ترتكز عتى وجود تغاير في مصادر الشرعية والتي لم تستطعان تحقق الاستمرارية في ثباتها بحسب تغاير المنعطفات السياسية التي مرت بها الدولة العراقية لما يقارب قرن من الزمان.

المبحث الأول

في المفهوم والدلالات الاصطلاحية بين الشرعية والمشروعية:

ان التعبير عن مفهوم الشرعية والمشروعية اللتان قد يتلازمان بالإجمال مع القبول الطوعي للمحكومين بالسلطة الحاكمة، ومن يمنح الشرعية ومن يردها عن ان تكون سلطنة او تسلطاً، فأذا ما تحقق التطابق بين ادراكات النخبة الحاكمة لنفسها، ومن ثم تقدير غالبية المجتمع لها.

يرى الفيلسوف الالماني جورج هيغل (بانه يجب تميز المقولات عن الروابط بين المقولات في نسقها. وفي نسق او نظام المقولات تتقلص التركيبات عن التوحيد الجامد للموضوع ونقص الموضوع. وهكذا ففي تنويه بان نظام الدولة هو مستقل بقدر ما هو تابع لحجم اراضيها ولعدد سكانها).[١]

فبعض المصطلحات والافكار تبقي تحتفظ بمضمون عاطفي لا يخلو من التأثر في النفوس، وان الحقيقة العلمية قد لا تطرد المعتقدات وما يترتب عليها من الافكار ومفاهيم مغلوطة. فاذا كانت سلطة الدولة الواحدة لا يمكن ادراك تعدد سلطات الدولة المفصولة في علاقة افقية، فالدولة واحدة، وبدون هذه السلطة لا توجد دولة.[٢]

وقد ادرك البشر منذ زمن بعيد ان لا غنى عن هذه السلطة لحياة وتطور الفئة الاجتماعية ويمكن ان نسمي هذه السلطة بكل بساطة ''السلطة السياسية''.[٣]فاذا كانت اسئلة السلطة ترجع بمعظمها الى الشرعية والمشروعية. فان الدولة تنصرف الى الاليات والمؤسسات والوظائف، والحقوق والواجبات، والمدخلات والمخرجات، وبناء السياسات العامة. اذ لا يتأتى ذلك الا في توافق عام مع القيم والمصالح الاساسية للمجتمع بما يحفظ تماسكه.[٤]

وهذا القول لا يبتعد عن ما يقوله:(موريس دوفرجيه) من ان شرعية السلطة ليست سوى كونها معترف بها بمثابة سلطة من قبل اعضاء الجماعة او على الاقل من قبل اغلبيتهم. تكون شرعية عندما يكون ثمة اجماع ضمني حولها فيما يتعلق بمشروعيتها. والسلطة غير الشرعية لا تعود سلطة فهي ليست سوى قدرة، وايضا بالقدر الذي تطاع فيه.[٥]

وعلى غرار دوفرجييه يقيمد. ناصيف نصار. تلازما بين السلطة والشرعية وفي حال انفكاكهما تتحول السلطة الى سيطرة فيقول: ((انصفة الشرعية من الصفات لماهية السلطة. فكل السلطة لاتكون سلطة بمعناها الحقيقي اذا كانت فاقده للشرعية، والشرعية تضاف كصفة ممكنة بل تتميز كصفه ملازمة لها)).(٦) بعباره اخرى، لا سند من الناحية المبدئية للتميز بين سلطة شرعية وسلطة غير شرعية فكل سلطة، بما هي سلطة لها علاقة بالشرعية. والتأكيد على كونها شرعية عبارة عن تحصيل حاصل، وله وظيفة توضيحية او جدلية وهذا يعني انها غير شرعية هي عبارة متناقضة. فاذا كانت السلطة سلطة كانت بالفعل لها من نفس القدرة والفعل، وانقضى اماكن وصفها بغير الشرعية.(٧) الا انه ما يمكن قوله من ان الحكومات اذا كانت غير شرعية فأنها غير سلطة بل هي سيطرة بشكل او بأخر.

وفي تمايز للمشروعية عن الشرعية فأن(جاك باغنار) يذكر في هذا الباب ان الاقرار الشرعي بالسلطة يساهم بمنحها حالة محمية ومصانة. وبهذا تكون السلطة المشروعة، اذ تبدو بهذا الحالة كضرورة طبيعية، التي تتموضع بمستوى روح اللعبة التي تقوم باحترام قواعد المساهمة في السلطة.في حين يكون اقرارها عملاً ادارياً بتطابق الشرعية مع القانون الوضعي، في حين ان المشروعية تتعلق بعالم القيم وتكون العلاقة معقدة ومتكاملة بين القوه المشروعية والاقرار الشرعي والشرعية.(٨) وهو راي يخالف ما تقدم.

ومع ذلك يبقى القول في فقه القانون الغربي المعاصر بما يميز بين الشرعية والمشروعية على اساسان لفظة الشرعية تشير بمدلولها الدقيق الى شعبية السلطة القائمة من حيث صلاحيتها على انها سلطة، الذي يستوجب التكليف بالطاعة. وان الشرعية لذلك تقع في جملتها على الفلسفة السياسية، ومن ثم في مجال سابق على مجال المشروعية التي تعني، في اطار الدولة الغربية الحديثة، وقيام السلطة من الناحية وقيام نظام قانوني من ناحيه اخرى، والتزام الاولى بذلك النظام القانوني وكلما يصدر عنها، ومن هنا فان المشروعية بكل قضاياها تظل على ما تعمل به الدولة الغربية الحديثة، واذ يبقى من شان النظرية القانونية للدولة. ذلك شان هذه النظرية تعني (تحليل الدولة) من حيث هي نظام

قانوني، وحيث تقع الشرعية بكل قضاياها خارج اطار النظام القانوني للدولة (نظامها القانوني الوضعي) وهي سابقة في الوجود عليها، ولأن الشرعية تدور حول مدى صلاحية السند الذي يتركز اليه النظام القانوني للدولة في جملته، ومن ثم فليس المتصور ان تكون قضاياها من شأن ذلك النظام؛ وانما يحتكم في شان هذه القضايا الى تلك الفلسفات التي سبقت النظام القانوني للدولة وهيئت لقي امه فكانت وهيمنه بمثابة أيديولوجيا.(٩)

وعليه فان الشرعية هي مرجعية سياسية، تكون خارج النظام القانوني، بالمعنى الدقيق إذ تعود للأفراد ومن ورائهم في ممارسة السلطة من قبل الحكام. وما يحكم المشروعية هي مرجعية قانونية، بمعنى ان تقدير المشروعية يتم داخل او ضمن النظام القانوني ووفقا له. مرجعتان، لمفهومين او فكرتين: مرجعية سياسية تكون هي المرجعية للمشروعية (بمعنى مرجعية قانونية). وهذا يعني ان هناك مستويان مختلفان يحكمان فكرتين مختلفتين مستوى ما هو كائن (بالنسبة لفكره الشرعية) ومستوى ما يجب ان يكون (بالنسبة لفكره المشروعية).فمرجعية الشرعية هي موافقة المواطنين، وبهذا المعنى فأنها مرجعية سياسية ومن ثم فان فكره الشرعية هي فكره سياسية .اما مرجعية المشروعية فهي القانونية.(١٠)

وقد اصاب (شتاينبرغ) الذي رأى ان نظرية العقد الاجتماعي توضح لنا ما يمكن اعتباره غاية شرعية للحكومة، هو ما يجب على الحكومة ان تفعله كي تكون مستحقة، اخلاقياً للطاعة. وهذا يعني ان الرضى يستعمل كمؤشر على تلك الغايات والاغراض الاخلاقية، فهو يعرف ما سيكون مشروعا للفرد والرضى به ومن ثم يكون التسليم للحكومة مبررا اخلاقياً، لذا لا يعني على وجه التحديد ان على الحكومة ان تفعل ما هو وظيفة لها، اي تسعى الى تحقيق تلك الغايات والقيم التي تعتبر مضموناً ومعياراً لأفعال الحكومة الشرعية. رؤية (شتاينبرغ) هذه تنطلق من فهم غائي للالتزام السياسي، خلاصته هو ان الفعل طاعة المواطنين لها واجب اخلاقي عليهم. اما حين يكون فعلها غير ذي قيمة فانه ليس ثمة التزام اخلاقي على المواطنين بطاعتها.(١١)

لقد صور (الموند) النظام السياسي لأية دولة على انه نسق يتعامل مع بيئتين: بيئة داخلية تتكون من الاطار الفيزيقي والاجتماعي والاقتصادي الداخلي وبيئة عالمية خارجية، تتكون من مجمع الدول التي تتعامل معها هذه الدول في الاغراض الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية ويشكل بناء النظام السياسي، وكذلك وظائفه وفقا لهذين الشكلين من التفاعل. فكل نظام سياسي لابد ان يوجد النظم ومن الوظائف ما يمكنه من تحقيق التكامل لتعبئة الموارد في البيئة الداخلية للنظام، وما يمكنه ايضا من تحقيق تكيف مع البيئة الخارجية من خلال السياسة الخارجية والعلاقات الدبلوماسية، واذا ما تفحصنا النظام السياسي من الداخل فاننا سوف نلمس ان له جوانب بنائية نظامية اخرى. وظيفية دينامية يشار الى الجوانب البنائية بلفظ (الاجهزة السياسية) اما جانب الوظيفية الدينامية فيشار اليها بلفظ السياسية politics او الممارسة السياسية. والاجهزة السياسية هي مجموعة المؤسسات والتنظيمات التي تشكل بناء النظام السياسي، وتضم هذه المؤسسات والتنظيمات اجهزة رئيسة هي الجهاز التشريعي والجهاز التنفيذي والجهاز البيروقراطي والجهاز القضائي، والاحزاب السياسية، وجماعات المصالح كالنقابات ...الخ، هذه الاجهزة ليس لها اهمية اذا لم تؤدي وظائف معينة اي لم تمارس السياسة، وكذلك فان تحديد ما عرفت هذه المجتمعات والمؤسسات انها مقطوعة الصلة عن بناها الفكرية والاجتماعية والاقتصادية فلم تنشأالهياكل المؤسساتية الا لتفي حاجات المجتمع من جهة وترتبط بخصوصيتها من جهة اخرى. الامر الذي ادى الى اختزال مرحلة تاريخية مهمة من حياة شعوبها وهي مرحلة الحاجة الى عقد اجتماعي يسلم فيه المواطنون بضرورة وجود هيئة تمارس السلطة وتملك السيادة ويتنازلون لهذه الهيئة عن الحق في انزال العقوبات ويذعنون لسلطاتها في فرض النظام.(١٢)

المبحث الثاني

الاستقرار السياسي كدالة من دوال شرعية النظام السياسي في العهد الملكي(١٩٢١-١٩٥٨).

هناك علاقة ملازمة بين المشاركة والشرعية، واصبحت المشاركة احدى معاير شرعية النظام كما يؤدي المشاركة الى المزيد من الاستقرار والنظام في المجتمع مما يؤدي بدوره الى تعميق وتوسيع الاحساس بشرعية النظام، لان النظام الديمقراطي، والحكومة الديمقراطية هي الحكومة التي تسمح لجماهير الشعب بالمشاركة في الحكم. وهي تنادي بالمساواة السياسية وتعارض فكرة الامتيازات واحتكار الحكم لأنها تخلق طبقة من الطبقات، وانها تؤكد فكرة حكم الاغلبية، وان القانون يجب ان يحظى بتأييد من الرأي العام، ويضاف الى ما تقدم ان الحكومة الديمقراطية تثق ثقة كبيرة في قدرة جماهير الشعب على حكم انفسهم بأنفسهم، اما السلطة فأنها تستند الى رضا الرعية وتعمل القوانين في النظام الديمقراطي المباشر بمشاركة جميع الجماهير في التصويت عليها.[١]

ان احدى المشاكل الرئيسية لعميلة تكوين الدولة الحديثة في العراق هو ان سلطة الدولة بالتحديد لم تنشأ في حجر المجتمع وتعبيرا عنه، ولكن من انتفاضة وفي مواجهة فيما بعد. فقد ظلت سلطة الدولة العراقية منذ وجودها على هذا الارض منذ اكثر من اربعة الف عام، تحت مطرقة شخصانية المتولي للحكم وسلب شرط الموضوعية عنها. وحتى حينما بدأت الدولة الحديثة في العراق ظلت تخضع مثل هذه الشخصانية، ولم يريد من يحكم او يقوده العمل على ايجاد مؤسسات سياسية، تتسم بموضوعية الوجود خارج اطار حياة الحكم. وقد حدث هذا في العهد الملكي واسهم فيه المجتمع. ولكن منذ قيام العهد الجمهوري في العراق عام ١٩٥٨ صار الحكام هم من يقوم بهذة الجهود. ففشلت على الدوام محاولات الفصل بين المؤسسة السياسية للدولة وبين

الحكام. بل وحتى على مستوى الاحزاب سواء تلك التي تمثل السلطة او التي كانت تمثل المعارضة، فقد ظلت هذه المعادلة قائمة على الدوام.[٢]

ان ما اصطلح بالدولة العراقية الحديثة، ما هو الا ترتيب سياسي حكومي خارجي، نتيجة الاحتلال البريطاني للعراق ١٩١٤/١٩١٧، اذ انها سعت اي المملكة المتحدة الى ترسيخ نفوذها في منطقة الخليج العربي والعراق، بعد تغلغل روسيا والمانيا في الشرقين الادنى والاوسط في نهاية القرن التاسع عشر بداية القرن العشرين،[٣].

ولما لم تعد سياسة الاحتلال والانتداب البريطاني امرا عملياً، بسبب التذمر الشعبي العام، فضلا عن الرؤية الدينية بوجوب ان يكون حاكم العراق عربيا مسلما.[٤]

وعند اندلا ع ثورة العشرين وما كان للاستفتاء الذي عرضته الادارة البريطانية المحتلة على العراقيين في اختيار نوع الحكم، ومن اثر تحريك العقلية السياسية والشعبية للمطالبة بالاستقلال، وظهور اتجاه في الوزارة البريطانية بقبول مبدأ تقرير المصير للشعب. كلها متغيرات لعبت دورها في النهاية بالمناداة *فيصل* بن الشريف حسين ملكاً على العراق، وان تكون حكومته حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيده بقانون.[٥]

يكاد الحديث عن المؤسسة السياسية في العراق ان ترتبط بشكل كلي وفاعل مع انشاء الدولة الحديثة في هذا البلد، وذلك في عام ١٩٢١، حتى صار من البديهي ان يشار الى التحولات في بنية المجتمع والدولة ابتداءاً مع هذه المرحلة، لاسيما فيما يتعلق بأبتعاد الغالبية العظمى من ابناء المجتمع العراق عن المشاركة السياسية بسبب اليات العملية السياسية (ابان العهد الملكي) ومرات اخرى بسبب الاستبداد والانفراد بالحكم واصحاب القرار _اعتمادها لتحرير خططهم (في العهود اللاحقة) وما يترتب على ذلك من قطيعة شبه كاملة بين الدولة وبين المجتمع في العراق وذلك ابتداء من احتلال الجيش البريطاني بين ١٩١٤_١٩١٨ وحتى سقوطها في عام ٢٠٠٣[٦].

فقد تم عملياً انشاء الدولة الجديدة بسرعة ففي *خريف* ١٩٢٠ وصل (بيرسيكوكس) مندوباً سامياً الى بغداد، واعلن انه جاء للعراق (لتشكيل حكومة وطنية بنظارة حكومة بريطانية) وبما ان الثورة كانت وما زالت قائمة حتى وصوله فقد اضاف:(ولقد يصعب

تنفيذ نوايا الحكومة البريطانية، ما دامت بعض اقسام العشائر والطوائف تعادي الحكومة)[٧].

ثم قام باختيار نقيب الاشراف في بغداد رئيسا لأول حكومة انتقالية، ثم دخل بعد ذلك المندوب السامي بصورة مباشرة في عملية ذكية من الضغط بإصدار بيانات فحواها انه يعود للعراقيين ان يختاروا نظامهم السياسي، وذلك من خلال مؤتمر عام ولكن عليهم اولاً انتخاب مندوبين عنهم لهذا المؤتمر العام، مما يعني دورة انتخابات، ولكن هذه الانتخابات غير ممكنه طالما الثورة مشتعلة، والنتيجة محاولة ابراز الثورة على الانكليز، كعقبة امام تقرير العراقيين لمصيرهم. وقد قرر البريطانيون ارسال فصيل الاول للعراق. فقام جعفر العسكري وزير الدفاع في الحكومة العراقية الاولى بطلب انتدابه من ابيه ملك الحجاز. بينما أجاب فيصل الطلب بقوله:((اذا كان اهل العراق يرغبون بحضوري، فانا مستعدون للحضور)). وقام البريطانيون بأبعاد طالب النقيب الى جزيرة سيلان، بعد ان بدت منه المعارضة لاستقدام فيصل (وذلك لكونه عراقيا فيما فيصل هو من اهل الحجاز، هذا من جهة، ومن جهة اخرى طموحاته بالمركز نفسة[٨]

ان استبعاد العناصر العراقية (المولد) من الترشيح لمنصب الملك على الرغم من وجود عدة اسماء مرشحة، استبعاد هذه الشخصيات من الترشح لمنصب الملك يبقى خياراً بريطانياً(يبدو السيد طالب النقيب كان من أهم الاسماء العراقية المرشحة). وكأن صفة عروبة الملك (او الملك عربي كما تردد المطلب بشأنها)التي يكاد يكون هناك اجماع حولها، لا تستقيم الا مع عربي يأتي من خارج العراق، وكأن العرب غير موجودين في العراق.[٩]

وهكذا فأن مهمة خلق هوية مشتركة الاحساس بالانتماء الى كيان دولة، كانت احدى اهم وظائف مؤسسات الدولة، والتي كانت موضع تعارض قائم مع مهمة التأهل التي افرزها المجتمع. ففي الوقت الذي استعملت فيه الدولة المؤسسات التعليمية في بث الوعي القومي والولادة العربية، وهي اليه استخدمها الهاشمين لا رساء الشرعية على المؤسسات المستحدثة، وكان هذا يرجع لا سباب داخلية، اذ لم يكون في العراق من

الاسر التي يتوافق عليها حسباً ونسباً وتأثير على الهاشمين للانقسامات على المرشح، فضلاً عن حرصهم على تقوية مركزهم التفاوضي مع سلطات الانتداب.[١٠]

وفي مجتمع غلب علية الانعزال والانكفاء على الذات، منحت مؤسسات الدولة الرسمية المتمثلة بالملك والمجلس التأسيس، والتي تعد اول مؤسسة تمثيلية دستورية يشهدها العراق لدى ابناء العراق احساسا بالانتماء الى مرجعية سياسية، الامر الذي اسهم في شكل الهوية المشتركة بعد ان كانوا جزا من امبراطورية مترامية الاطراف. لذلك فليس من قبيل المبالغة ان يعد انشاء المجلس التأسيسي حدثاً تاريخياً ذا تأثير كبير على حياة العراق السياسية والاقتصادية، فضلا عن انه وضع اسس نظام حكم قدر له ان يستمر حتى عام (١٩٥٨). ان المنطق الذي يجب ان يعرف به هو محورية دور العامل الخارجي في نشأة الدولة الجديدة والتي قد اوقعت الدولة في مجمل الممارسات (الديمقراطية) فيما بعد اسيرة (خطيئة) اصلية ظلت تلاحقها حتى من جاء من سلطات متنوعة في الجمهوريات اللاحقة. وقد احدثت الدولة بقوانينها وخدماتها ومحاولاتها في داخل الحداثة، واجراءات لتغيرات عميقة على المجتمع العراقي، حينما بدأت غالبية سكانه يتلقون خدمات التعليم، وادخلت التحسينات على بناء التنمية، اذ ارتفعت نسبة السكان المدن مقارنة بسكان الريف، وتأسيس الجيش وفرضت الخدمة الالزامية، وتشكيل جهاز اداري يقوم بتنفيذ السياسة الحكومية واجراءتها في تحسين الري وطرق المواصلات والاتصالات. وسوء أكانت هذه المنجزات قد تمت بفعل اختياري ام جاءت نتيجة ممارسة ضغوط من المجتمع او لمواجه احتياجات امنية او حتى استجابة لمشكلات طارئة سريعة او الارضاء بعض المصالح او كانت نتاج لسلسلة من الاحداث الداخلية او التي تم تحريكها من الخارج، فأن النظام الملكي في العراق قد اضفى الكثير بإجراءاته تلك الى العوامل المادية التي اسهمت في بناء تَشكُل دولة اكثر تمسكاً.[١١]

المبحث الثالث

الوضعية الحقوقية والشرعية للعهد الجمهوري في العراق بعد العام ١٩٥٨.

وسمي تأريخ العراق الساسي بعدما استقراره الذي اختلفت بواعثه. يتوخى الباحث في هذه الدراسة ان يفسر كيف نمت وتطورات السلطة في العراق (ما بعد النظام الملكي) وان تصبح اداة قوية لتنظيم وقيادة الناس، ومن هذا نحاول التركيز على الدور السلبي للجيش في الانتقال بالدولة التي ابتدأت بتشكيل المؤسسات الحديثة في العراق الى الدكتاتورية العنيفة، واذا امكن النضر فعلاً الى سُلطة الدولة العراقية في هذه المرحلة التي تكونت بفعل نسق من العلاقات السياسية اخترقته المؤسسة العسكرية تدريجيا ثم لعبت فيها دور الطاغي. وكان هذا الدور ينمو بقدر ما كانت علية النخبة المرئية مفككه وهزلية، بسبب هشاشة معالجاته العدد من التحديات التي رافقت قيام الدولة، لاسيما مسألة تثبيت حدود الدولة مع جيران العراق، والتمايزات العراقية والمذهبية في المجتمع، وقوة الروح القبلية، ونظام الملكية العقارية، فضلا عن التفاوتات الاقتصادية الهائلة، وانعدام الاخلاقية والثقة، والتماسك بالتراتبية في اوساط النخبة التي تسلمت مقاليد الحكم.(١)

ويوضح الحدث التموزي عام ١٩٥٨ وفعالياتها والسهولة التي تمت بها انهاء مرحلة النظام الملكي في العراق، حقيقة مهمة وهي ان النخبة السياسية في هذا النظام لم يمكن يملك على المستوى المقبولية من غالبية الشعب، فلم يكن يكل كاكثر من مظهر سلطة وفقد من مدة كلشروط وجوده الحقيقي، اي الثقة والاخلاص في القطاعات الاوسع من العناصر الواعية سياسيا في الجيش والشعب عموماً وبكلمات اخرى ان الحدث نجح بهذه السرعة، لأنه كان يعبر عن توجه في المجتمع، وان كان هذا التوجه يحمل طابعاً سلبياً.(٢)

لقد بدء دخول الجيش في قيادة الدولة على انه امرا اقل اثارة للاستهجان، فمنذ الثلاثينيات تدخل الجيش عنوة مع بكر صدقي ثم رشيد عالي الكيلاني، وكانت تجربة العراق لعام ١٩٥٨ تحمل في طياتها امراً مثير للانتباه، وهو امكانية ادخل الضباط في الاطار السياسي، فمن بين رؤساء الحكومة الذين شاركوا على حكم العراق في العهد الملكي نجد عديدا من الضباط ''عبد المحسن السعدون، جعفر العسكري، ياسين

الهاشمي، نوري السعيد، جميل المدفعي، علي جودت الايوبي، طه الهاشمي، ونوري الدين محمود"، وكلهم من خريجي الاكاديمية العسكرية العليا في اسطنبول، وقد لعبوا دورا اساسيا في السياسية العراقية بين نشأة الدولة وحدث عام ١٩٥٨.(٣)

وقد استمر بعض القادة العسكريون يلعبون ذات الدور في الحياة الدولة العراقية لتعبير عن بقاء السلطة اسيرة لم نيملك السلاح، اذ استطاع الجيل الاخر من العسكريين ممن استفادوا من فرص التعليم والمنحدرين من اصول طبقة متوسطة او فقيرة، ان يستولوا على جهاز الدولة في المرحلة اللاحقة من عمر الدولة. اذ يجد احد الباحثين ان تكوين الفئة العليا من الجيش العراقي، من خلال عينة واسعة تضم اكثر من (٦١) ضابطاً كبيراً كانوا في الجيش النظامي عيشة انقلاب *١٩٣٦* . والصورة المتأتية عن العينة تشير في الواقع الى ضيق واضح في المساحة الاجتماعية التي ينتمي اليها هؤلاء الضباط. وكان (٦٧%) من مواليد بغداد، بينما لم تكن العاصمة تضم اكثر من (٨%) من سكان العراق. وكان (٨٢%) قد تدربوا في الجيش العثماني، وعملوا فيه على الرغم من انقضاء (١٦) عام على تأسيس الجيش العراقي. وتعطي هذه الارقام صورة عن مدى التشابه في الهوية للنخبتين المدنية والعسكرية انذآك، كما تشير ايضا الى التمثيل المتواضع للمجتمع المدني من خلال نخبة العسكرية كانت خارج المجتمع الحقيقي. وكان دورها ثانوياً وموجهاً.(٤)

في توصيف حنا بطاطو لأحداث *عام ١٩٥٨* ميل عن مجانبة الحقيقة فيقول "ولعلمن المفيد ان نضع احداث ١٤ تموز في اطارها التاريخي الطبيعي وبهذا المنظور تبدو وكأنها ذروة نضال جيل من الفئات الوسطى ومحدودي الدخل والعمال وجميل ثوري كامل ومتشرب في اعماق كانت له امتداداته السابقة التي تمثلت في انقلاب *عام ١٩٣٦* والحركة العسكرية عام *١٩٤١* والوثبة *عام ١٩٤٨* والانتفاضة *عام ١٩٥٢* ولكن ينبغي الا تقتصر الرؤية لهذا الحدث كونه ثورة وليس انقلابا، على ما سبق احداث ١٤ تموز بل ان شمل ما تلاها فال واقع يشير ان القاء نظرة سريعة على الاثار اللاحقة يكفي لجعلنا اننا امام ثورة اصيلة"(٥)

فالجيش في العراق وليس المجتمع هو الذي تحول اولاً لأسقاط النظام الملكي وابادة العائلة المالكة وهي ترفع الراية البيضاء. وكان ردة الفعل الشعبي على ما ظهر منه عفوياً في تأييده له وانتقام اهل بغداد اشرس من رموز النظام الملكي. اذ ادى نجاح الانقلاب الى تبدل اساسي في وظيفة المؤسسة العسكرية والتي انتقلت من دور المحافظة على النظام الى اداة للقمع تستعمل من حين لاخر، اذ مثلت العمود الفقري للنظام الجديد، لكنة كان عموداً هشاً.(٦)

ويرى (سفير الولايات المتحدة في العراق الاسبق والديمار جغالمان) ان الحدث لا يمكن تسمية ثورة بشكل من الاشكال، ويقول (ان الحدث التموزي مجرد انقلاب تغذيه فئة صغيرة من الضباط، وان الحشود البشرية التي تدفقت الى الشوارع لم تمثل العراقيين، وانما كانت مجموعة من السفاحين وقطاع الطرق جاءوا عن طريق بعض من الدعاة المحرضون).(٧)

وقد جاء نظام السياسي في عهد (الزعيم عبد الكريم قاسم) الى السلطة في العراق عقب الاحداث عام ١٩٥٨ ولم يعتمد على التحالفات العائلية والمناطقية ولدرجة ملموسة كما حدث في الانقلابات اللاحقة بعد سقوطه وإعدامه، اذ تم دعمة وتأييده في بادئ الامر على الاقل من قبل المد الجماهيري الذي تولد عن فعل الانقلاب نفسة.(٨)

مع ذلك ان هذا المد الجماهيري لم يحاول الاخير تنظيمه في اتجاه خلق نظام ديمقراطي فعال والسبب الاكثر احتمالاً لذلك الاحجام عن التنظيم السياسي الذي يمثل الشعب بكل عناوينه، هو ان مثل هذا العمل سينجم عنه الاعتراف الرسمي بالعمل الشعبي الواسع الذي يتمتع به الشيوعيون في ذلك الحين خصوصا مع وجود ارضية مناسبة يشوبها القلق من قضية الديمقراطية في سياسات العهد الملكي، وتشجيع القبول بالحكم العسكري ذات التغيرات السريعة من الشعب العراقي ونتيجة لذلك ظل الجيش هو القاعدة المنظمة لنظامه.(٩)

لقد شجع الضباط الشعب العراقي عام ١٩٥٨ على الخروج الى الشوارع لإظهار ان الحدث كان شعبيا، فبذلك بضفون طابع الشرعية على الحدث التموزي. والافضل انهم

بهذا يمنعون التدخل الاجنبي او اي عمل مضاد قد يقومون به ضابط غير موالون، من هنا تقررت ضعف القوة النسبية للأحزاب السياسية، ليس من حجم يذكر في عفوية عمل الحزب او تماسك رسالته الايديولوجية بل من المقدرة على تبعية الجماهير.[١٠]

تنحصر خطورة المشكلة في الحضور السياسي للمؤسسة العسكرية، الذي كان امرا واقعاً منذ تأسيس الدولة العراقية، الا ان الجديد هنا هو بروز صراع قطبي حاد داخلها ما بين اتجاه (قومي)واتجاه (واقعي) لم تشهد المؤسسة العسكرية المشرقية مثيلا له.[١١]

اما في (العهد العار في الذي يمكن تسميته الجمهوري الثاني) فانهين الشرعية وفق تطلعات القوميين العرب آنذاك بشيء من البلاهة والسذاجة المعهودة عندهم، اذ يرى ساطع الحصري (انانقلاب*١٤ رمضان* هو الاستمرار الطبيعي *لثورة ١٤ تموز* وتصحيح لانحرافاتها العربية الداخلية، واعادة القاطرة الى الخط الحديدي الذي خرجت منه) اما الشيوعيون فقد استقبلوها بما كان منتظراً منه وفق المنشور الحزب الشيوعي الصادر في بغداد *صباح ٨ شباط ١٩٦٣* (ان مكتسبات الثورة امام خطر مؤكد).[١٢]

الا ان العاهل الاردني الراحل الحسين بن طلال يبين حقيقة العامل الخارجي في انقلاب ٨ شباط وتبعيته كغيره بعده سبعة شهور على الانقلاب في حديث شخصي مع (محمد حسنين هيكل) رئيس تحرير جريدة الاهرام القاهرية وقد نشر فيه *(٢٧ ايلول ١٩٦٣)* يقوله: (اسمح ليان اقول لكانما جرى في العراق *(٨شباط)* قد حظي بدعم الاستخبارات الاميركة، ولايعرف بعض الذين يحكمون في بغداد هذا الامر.)[١٣]

وقد تميزات هذه المرحلة من تاريخ العراق بانفراد عبد السلام عارف بالسلطة بالاعتماد على ضباط ومؤيدين من ابناء عشيرته (الجميلة) ومن محافظة الانبار–الرمادي، كما تركزت جهود (عبد السلام عارف) في حكمه الذي اعتمد على ائتلاف فضفاض من العسكريين، ضم مؤيديه المعروفين باسم (العارفين) وبعثين ومناصرين اخرين.[١٤] لقد كانت تحالف (عارف البعث) في انقلاب عام ١٩٦٣ في العراق درساً بليغاً للطرفين.

فمن المعروفان الصراع الاساسي بينهما قد تحور في نقطة واحدة هي السيطرة على الاجهزة شبه العسكرية (الحرس القومي) او بالأحرى تحديد قيادة السلطة، لم نتكون

السلطة للجيش ام للحرس القومي كانت اذ كانت النتيجة فوز الاتجاه العسكري بقيادة عبد السلام عارف مدعوما بالقوميين العرب وحتى ببعض العسكريين البعثيين ايضا. وقد سعى النظام السياسي الى تثبيت وترسيخ دور القوات المسلحة في قيادة السلطة من خلال ايجاد النص دستوري عام ١٩٦٤. اذ اعطى بموجبة الحقل ما يعرف بمجلس الدفاع الوطني بمشاركة الوزراء عند تعيين رئيس الجمهورية.[١٥] حيث يعد طوراً وجديدا من اطوار تطبيق سلطة الدولة سيبدأ مع نهاية المرحلة الثانية. ومن بعد ينتقل فيه العمل ضد الاغلبية من السرية وتكتم الى الاعلان المباشر من قبل عبد السلام عارف نفسة . فقد عادت مؤسسات السلطة الى التعامل مع المواطنين العراقيين على ضوء انتماءاتهم المذهبية، واخضع البعثيون في الخارج الى فحص مذهبي، وحصرت المراكز المؤثرة في الدولة بطائفة دون اخرى او بقرية دون اخرى.[١٦]

اما نظرة (عبد السلام) الى الكرد فانها لم تكن افضل حالاً من نظرته الى المسلمين الشيعة وبعد مقتل (عبد السلام) او استلام اخية (عبد الرحمن) السلطة في العراق ظلال نظام بكل مظاهره الاساسية ما كان عليه شقيقة السابق. ويمكن وصف نظام (العارفين) بالحكم العسكري. وكانت الحكومة تسعى الى احباط اي محاولة للمدنيين بتولي الحكم وهذا ما حصل (عبد الرحمن البزاز) الذي تمازاحته من قبل العسكرين.[١٧]

وقد يتفق الكل على ان الدمقراطية في العراق شكل او مضموناً كانت غير متحققة ف المدة الممتدة لنشاة الدولة العراقية وعلى وجه الخصوص في عهد ''الجمهورية الثالثة'' (١٩٦٨_٢٠٠٣). وانما كان سائداً فيها وبخاصة منذ ١٩٧٩ هو الحكم تسلطي استبدادي قام على اساس الاحادية السياسية اذ كانت حكم قوى في الجيش احدى المسائل المهمة لبقاء النظام البعثي، لكنها توسعت الى اعادة صياغة المجتمع العراقي وتقريباً في مجمله _ وعلى صورة رسمها الحزب. لقد كان هذا انحرافاً مغايراً لمسار الانظمة السابقة تحت حكم الملكية والانظمة الاولى للجمهورية العراقية، التي بقيت الاكثرية المهيمنة فيها من السكان دون ان تمسها كثيراً سياسات المركز وكانت السياسية نشاطاً خاصاً بالنخبة السياسة التي لم تنفذ كثيراً الى المجتمع. لكن هذا تغير

تحت حكم القلة والمستفين منها، واصبحت ايديولوجية الحزب والهيكل التنظيمي اداة تنفذ هذا التحول.[١٨]

المبحث الرابع:

الشرعية وخيارات بناء الدولة في تكوين السلطة بعد عام ٢٠٠٣

في كيفية اعتماد المشروعية الى الشرعية في تكوين السلطة بعد التغير. فأن تأسيس الدولة بالاتكاء على ارادة دولية، او استجدائها على وفق فوكوياما. افضى لان تصبح الدولة خارجة عن مجتمعها، والى حد كبير كانت مدخلات البيئة الخارجية تغذي استبدادها وتعمق الهوة بينهما وبين مجتمعها مما ادى الى عنف متبادل بينهما وهذا ما شتت التركيز المطلوب لحركة اصلاحها، وفيه استمرت الدولة عن طريق الحكومة مدخلات البيئة الخارجية لكبح حركة الاصلاح.

يقدم تاريخ التجارب الانسانية امثلة لدول نشأت بفعل الاحتلال وكانت دولة قوية وديمقراطية، فقد ظلت هذه النماذج على قلتها مسيطرة على مجمل من تفكيرها وسلوكها وغالباً وفق النمط الغربي والداعي للتدخل العسكري واعادة بناء الدولة. ولكن المشكلة كانت في اعتماد تلك النماذج بصورة مقطوعة عن مجمل النظام العام الذي وفر مشترطات نجاحها ولعل اهم تلك المشترطات تلك المتعلقة بالبيئة الدولية، فقد ناء العراق في مراحله الراهنة بثقل وحقائق متغيرات البيئة الدولية الى حد كبير، وفيه توارت الدولة خلف متطلبات تحقيق الديمقراطية تحت تأثير التفكير بأن الديمقراطية تشكل نهاية التأريخ، بعدما كانت الدولة نهاية التأريخ. اذ قد فرضت عملية التحويل الديمقراطي، والعمل على بناء نظام سياسي ديمقراطي ونظام اقتصادي (اقتصادي السوق) في العراق من الخارج وجاءت نتيجة حسابات سياسية للقوى العظمى، وعبر نسق من الاهداف التي تتضمن (نشر الديمقراطية وحقوق الانسان واقتصاد السوق) ولم تكن نتاج ظروف موضوعية داخلية سياسية او اقتصادية او اجتماعية. انما هي نتاج

تدخل عسكري خارجي مدفوع بهدف استراتيجي للأخر مضمونه نشر الديمقراطية في العراق كبداية باتجاه نشرها في الشرق الاوسط[١].

ومن بعد هذا، دخل العراق بعد تغير النظام السياسي في عام ٢٠٠٣ مرحلة جديدة. من نظام السياسي يتكون وينمو في اطار ارضية ثقافية معنية لابد لها من ان يتكف مع طبيعة الواقع الاجتماعي والاقتصادي، اذ يرى البعض ان الديمقراطية لن تنتعش في الشرق الاوسط حالياً لان الاسس الاجتماعية والاقتصادية التي تطلبها غير قائمة بعد.[٢]

فقد اثبتت التجارب لعدد من الدول بأن لكل دولة نموذجها وشكلها من البناء الديمقراطي الذي يتوافق مع معطيات البنى المجتمعية القائمة (الثقافة، الاقتصادية، السياسية ....)كما ان لكل مجتمع من العناصر الدفع التي تسهل ذلك البناء او المعيقة له، وان التفاعل بين هذه العناصر المختلفة هو الذي يسهم في حسم شكل ونموذج البناء الديمقراطي المتوافق من منظومة فكرية وثقافية منسجمة مع التطور الحضاري للبنية الثقافية للمجتمع[٣].

ويذكر لنا الكاتب (هانز ادم الثاني) ((قد يظهر لنا التاريخ انه ليس من السهل تطوير مناهج خاصه بالدول وتطبيقها بالاستناد الى الديمقراطية وحكم القانون وضمان استمرار سياسي وازدهار اقتصادي. ففي القرن التاسع عشر والعشرون، تكررت محاولات اعتماد نماذج ديمقراطية اوروبية وامريكية في اوربا وخارجها، لسوء الحظ باءت معظم هذه المحاولات بالفشل، لذلك من المنطقي دراسة نماذج الدول التي كانت قائمة في الماضي قبل تطور وتطبيق نماذج جديدة مرتكزة على الديمقراطية.)) وجد (الكاتب)انه من المفيد اكثر من اي شيء اخر اعتماد التعرف الإغريقي لنماذج الدول ،حكم الفرد _ حكم النخبة _ الديمقراطية _ غياب الحاكم الاوحد_ وفي فتراتها التعاقبية. ويتمثل الهدف بتجنب حالة غياب الحكم الاوتوقراطي وبناء دولة مستقرة ترتكز على القانون بالاستناد الى مختلف عناصر حكم الفرد والتحول الى حكم النخبة والديمقراطية، ويمكن الحل المثالي في جميع العناصر الثلاثة بحيث تعمل بتناغم لمصلحة الدولة والشعب[٤].

من المعروف ان خيار الديمقراطية ومنح الحقوق للعراقيين لم يكن ذا اهمية للقوى الدولية المهنية على القطبية الثنائية وحتى عام ١٩٨٩ بعد هذا التاريخ بداء الحدث عن خيار الديمقراطية في العراق، الذي تزامن مع انهيار الحكم الشمولي السوفيتي وتفكك الاتحاد السوفيتي، ومع عام ١٩٩١ اصبحت الديمقراطية وحقوق الانسان، من القضايا الرئيسية المطروحة على اجندة النظام الدولي وبخاصة ظل الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي التي شملت العديد من بلدان (اسيا وأفريقيا واميركا اللاتينية)وفي اطار الاجتماعات والمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط عموما والعراق خصوصا، طرحت واشنطن خيار الديمقراطية للعراق وبخاصة بعد تبني الكونغرس الامريكي ما يسمى (قانون تحرير العراق) في عام ١٩٩٨ والذي جسد استراتيجية أمريكية جديدة انتقلت بإرادتها من سياسة احتواء النظام السابق الى سياسة الاحتواء والتغير لذلك النظام.(٥)

ان النمط السياسي في العراق قبل عام ٢٠٠٣ لا يمكن وصفة بحالة معينة لأن هذا النظام وبشكل عام اجتمعت به صفات وعناصر الاستبداد التي عرفتها الأنظمة الدكتاتورية في العالم من سلطوية وشمولية بكل ما تشمل علية هاتين السمتين من مكونات شكلت بمجموعها حالة نادرة خرج بموجبها على امكانية وصفة وتصنيفه اكاديمياً.(٦)

وترتب على احتكار السلطة من قبل تلك الانظمة امراض وشوائب عديدة انعكست اثارها وتراكماتها السلبية على البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واعاقة تطورها الطبقي الى حد بعيد، اما على المستوى الخارجي فقد شكل التدخل الخارجي (التدخل العسكري) العمل الابرز في التحول السياسي في نيسان ٢٠٠٣ والمتمثل باحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية احدى الاسباب الملعنة لهذا التدخل منها عن امتلاك العراق الاسلحة الدمار الشامل وعلاقة النظام بتنظيم القاعدة، لذا جاءت الفوضى على اسس تطبيق الديمقراطية والعمل على منح العراق مزيداً من الحريات السياسية والاقتصادية بعد الاطاحة بالنظام الدكتاتوري الحاكم بحيث يصبح

نموذجاً للديمقراطية في المنطقة ومع عدم التأكد للسبين اعلاه لم يبق امام الولايات المتحدة الامريكية سوى التأكد على ذريعة بناء العراق الديمقراطي، يشكل بداية التغير السياسي والتحول الديمقراطي لعموم المنطقة.(٧)

ومن ذلك يتضح بان عملية التحول الديمقراطي في العراق لم يكن نتاجاً لحراك داخلي سواء كان ذلك بمبادرة من النظام الحاكم ذاته او من جهات معارضة لهذا النظام او مبادرة الطرفين، بل كانت نتاجاً لاستخدام الاداة العسكرية التي عملت على اسقاط النظام من خلال التوافق دولي ينص على تولي شؤون الادارة والشؤون السياسية في العراق، وفي اطار المنظومة الدولية التي هيأة الاطر القانونية لهذا التحول السياسي بموجب قرارات مجلس الامن الدولي رقم (١٤٨٣) ٢٠٠٣/٥/٢٢ وكذلك القرار (١٥١١) في ٢٠٠٣/١٠/١٦ وايضا القرار رقم (١٥٤٦) في ٢٠٠٤/٦/٨ . والتي اكدت بمجملها على حق الشعب العراقي تحديد مستقبلة السياسي وتكوين ادارة انتقالية الى ان يُنشئ شعب العراق حكومة ممثلة له معترف بها دوليا تتولى مؤسسات السلطة الى جانب التأكد على الجدول الزمن في اعداد الدستور الدائم واجراء انتخابات دائمة ليتسنى الانتقال الى نظام حكم ديمقراطي.(٨)

فقد شكل تأريخ ٢٠٠٣/٤/٩الحد الفاصل لمرحلة سابقة ومرحلة قادمة واصبح هذا التاريخ بداية للتحول السياسي الذي اتخذ شكل التحول من نظام الى نظام. وعند النظر لما تضمنه قرارات مجلس الامن الدولي نجد انها الزمت سلطة الاحتلال على اتباعهم ليتم خطوات لاحقة لنقل ممارسة السلطة الى العراقيين لإدارة شؤون البلاد والعمل على تشكيل نظام حكم جديد. فقد تجسدت الخطوة الاولى بتشكيل مجلس حكم انتقالي في تموز عام ٢٠٠٣ والذي بلغ عدد اعضاءه (٢٥)عضوا وينخب اعضاء مجلس الحكم رئيس لهم من بين (١١) عضوا لمدة شهر حسب الترتيب الابجدي وجرى تكوينة على اساس التمثيل العراقي والطائفي. وتمت الانتخابات في ٣٠ *كانون* الثاني ٢٠٠٥ لانتخابات الجمعية الوطنية.(٩)

واكد القانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية على المدى الزمنية للمرحلة الانتقالية على المدى الزمنية للمرحلة الانتقالية التي تبدأ في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ وحتى تشكيل حكومة في موعد اقصاه ٣١ *كانون الاول* ٢٠٠٥ اذ ينص القانون على قيام الشعب العراقي باختيار حكومته عن طريق انتخابات. وحصل على موافقة اغلبية الشعب على قرار مشروع الدستور كدستور دائمي للبلاد. وبين الدستور العراقي الدائم العام ٢٠٠٥ النافذ. طبيعة نظام الحكم وطبيعة النظام السياسي بانه نظام ديمقراطي يتبنى عناصر النظام السياسي الديمقراطي من تعددية حزبية وتداول سلمي للسلطة، وكفالة حريات الافراد وحقوقهم.(١٠)

وشكلت الحكومة الانتقالية (برئاسة ابراهيم الجعفري) والتي صادقت عليها الجمعية الوطنية في نيسان ٢٠٠٥. وكانت من المهام الرئاسية لهذه الحكومة هي الاعداد لقيام الانتخابات العراقية لاختيار برلمان وحكومة دائمية في العراق مدتها اربع سنوات والتصديق على مواد الدستور التي عرضت للاستفتاء الشعبي في (١٥) تشرين الاول ٢٠٠٥ بموجب قانون الاستفتاء على المشروع الدستور رقم (٢) لسنة ٢٠٠٥.اذ نص الدستور على وفق المادة (١)"جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي وعدا الدستور ظامن لوحدة العراق".

واتساقا مع ما نص عليه الدستور بالاعتماد الاسس الديمقراطية في تناول السلمي للسلطة، جرت الانتخابات النيابية في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٦ وفازت فيها عدد من الكتل السياسية واجتمع البرلمان العراقي المنتخب في ٢٠٠٦/٤/٢٢ وتم انتخاب رئيسا له ونائبيه وتم انتخاب مجلس رئاسة الجمهورية ويكون مرشح الكتلة البرلمانية الاكبر بتشكيل الحكومة.

وبذلك انتهت المرحلة الانتقالية لا دارة الدولة واصبح العراق برلمان منتخب لمده اربع سنوات وحكومة شكلها البرلمان ومنحها الثقة وتولت ادارة شؤون البلاد لغاية ٢٠١٠ وجرت الدورة الانتخابية الثانية خلال عام ٢٠١٠.الى انتخابات ٢٠١٨، وبذلك يمكن

الاقرار مع الافرازات المختلفة لكل الدورات السابق، تقوم بترسيخ اعتماد الانتخابات كوسيلة سلمية لتداول السلمي للسلطة و بذلك قد تتوافر ابرز عناصر النظام السياسي بشكلة النيابي.(١١)

الا أنه لا يمكن الحديث عن نشؤ وتكوين دولة بكامل مقاييسها وكذا مجتمع متحضر، الا باستخدام معاير حديثة لا تقيم وزنا لعلاقات القرابة ومنظومات الولاء، والمنظومة الزبائنية. لان غايتها الانجاز المستند على كفاية الاداء الذي يتطلب منظومات قيمية تقوم على المساواة والاعتراف بالحقوق الطبيعة للأفراد. اذ ان الدولة وليدة الحداثة وهي مبنى اداري وقانوني يقوم علية عمل منظم لطاقم اداري يتبع في عملية اجراءات وانظمة محددة. ان ما تقدم يندرج في اطار المشروعية التي يسهل ايجادها من قبل اي نظام سياسي مع ذلك فان العامل الخارجي الامريكي كان له الدور الاكبر في تحديد مواقيتها السلفة الذكر ولكن وبالانتقال الى الجانب الاخر اي الشرعية فبعده عام ٢٠٠٣ تحولت الطائفية السياسية إلى سياق ثابت ودائم في التمثيل السياسي، بدءًا من تشكيل مجلس الحكم على أساس (محاصصة) طائفية وعرقية، إلى جعل كل مرافق الدولة الإدارية رهينة لهذا النمط من التقسيم الذي ما لبث أن تحول انقسامًا اجتماعيًّا يتصاعد أو يخبو، لكنه صار واقعًا حقيقيًّا مستشرياً وقد تعززت الطائفية الاجتماعية الى الحد الذي شكلة تمحورا طائفياً واضحا حول القضايا التأسيسية للدولة اذ رفضة العرب السنة دستور ٢٠٠٥ ورغم ان هذا الدستور حصل على النسبة القانونية المطلوبة في التايد والنفاذ القانوني الا ان الخطورة كانت تكمن في رفض طائفة محدده له، اذ تعززت تلك الخطورة بالصراع الطائفي دموي واسع، تراجع لاحقًا، لكنه ترك خلفه انقسامًا حادًّا، كرسه جمعية طائفيا رافضة للأسس الدولة ، الامر الذي انتهى الى اضطرابات عام ٢٠١٣ التي كان من تداعياتها سيطرة تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) على الموصل وأجزاء كبيرة من المحافظات السُنيَّة اذ تسببت الممارسات العنيفة المتبادلة بتصاعد الانقسام الطائفي، لكن المعركة التي انتهت باندحار تنظيم الدولة (داعش)، تسببت أيضًا بدمار المدن السُنيَّة الكبرى، ونزوح الملايين من أبنائها، وحصول تغييرات مهمة

ذات طبيعة ديموغرافية وسياسية واجتماعية في هذه المناطق، أضعفت كثيرا من القوى السُنيَّة وقدراتها التمثيلية في الدولة. مع ذلك والحق يقال ان الطائفية السياسية أصبحت أقل جاذبية وتأثيرًا في المرحلة التالية لاندحار تنظيم الدولة (داعش) وتطورت حالة الاحتجاج على شرعية النظام السياسي مع الاحتجاجات التي شهدتها مدن الجنوب العراقي ضد الحكومة بسبب نقص الخدمات وفشل الدولة في إدارة شؤون البلاد، وكان ذلك أيضًا تطورًا مهمًّا ولافتًا في آليات الاحتجاجات[١٢]وقدر تعلق الامر بالكرد ورغم مشاركتهم الواسعة ودعمهم للنظام السياسي بعد ٢٠٠٣ فان المشكلات الاساسية لم تجد لها حلا حاسما وبقية النخب الكردية تثقف جماهيرها بتجاه ان مظلوميتها كانت على الدوام بسبب الدولة العراقي. والحق يقال ان الكرد ضلوا يشعرون بالغبن وعدم المساواة في العراق ، وفضلا عن ذلك فان الحكومات العراقية لم تعط ولفترة طويلة المشكلة الكردية حقها اللازم من الاهتمام ولم تقدم الحلول السليمة لها . ولذلك ظلت القضية بلا حل وتسببت في المزيد من القلاقل والاضطرابات الداخلية والفرص للتدخلات الخارجية الى حد تهديد وحدة الاراضي العراقية بالانقسام والتجزئة على نحو خطير ، وخاصة في اعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.[١٣]وبعد عام ٢٠٠٣ دخل الكرد لقوة في الفعل السياسي في بغداد هادفين الى تحقيق اكبر ما يمكن من المكاسب للمجتمع والمنطقة الكردية في اطار ما يسميه الكرد التحالف الاستراتيجي الكرد الشيعي وكان الفعل السياسي الكردي يتخطى كثيرا تقاليد واسس النظام الفيدرالي وهو ما ادى في ما بعد الى بروز اختلافات بين حكومتين اربيل وبغداد خصوصا على قضايا المناطق المتنازع عليها وتقاسم الموارد النفطية والجمركية وغيرها، وبعده خروج عدد من المحافظات العراقية عن سطلة حكومة بغداد ووقوعها بيد تنظيم الدولة الاسلامية (داعش).

شجع ذلك الكرد على المضي في خطوة اقل ما توصف انها خروج وعدم قناعة بشرعية ومشروعية النظام السياسي العراقي وقد برر الكرد ذلك انه جاء كرد فعل على عدم وفاء القوة السياسية التي تحالفوا معها بالعهود والاتفاقات في مرحلة معارضة النظام السياسي

السابق والذي انتهى بموجهات مسلحة بين بغداد واربيل تلقفها الوعي المجتمعي خصوصا الكردي على انها مواجهات بين الشيعة والكرد [١٤]وهذا يأشر مدى تأرجح ولا استقراريه في مشروعية وشريعة النظام السياسي.

الخاتمة:

من كل ما تقدم يمكن القول أن المشروعية والشرعية وفق ما تأسس في الديمقراطيات الراسخة، والتي قد نكون افتقدناها منذ التأسيس للدولة في العراق، فمن المعلوم ان تاريخ النظام السياسي منذ نشأة الدولة العراقية عام ١٩٢١، قام على مرتكز الا وهو تاريخ السلطة وليس على اسس ومبادئ الشرعية والمشروعية، فهو لم يكن منهما الا في شيء دون الحد الادنى الا ان تكون نسبية بقدر، وهو ما افقد سلطة الدولة في العراق قدرتها على التخطيط لرؤية ذاتها، ومن الدليل على ما كان هو الدساتير المؤقتة او حتى الدائمة منها، اذ كانت على الدوام مرتبطة بالأحداث التي مر بها العراق، فلم يكن للمؤسسة المؤسسة (المؤسسون للنظام السياسي) القدرة على التخطيط الا للمرحلة التي هم فيها، فكان هذا المحدد وهو الخفي يتوارى خلف الجهد الكؤود لمواجهة حالة وظيفة السلطة، ومن ثم النظام السياسي لقيمتها المشروعية ولشرعيتها، اذ ذاك في جوهره ما هو مفترض الا على قيمة الواقع وتكيفها لحضوره كمحدد لممارسة السلطة.

ان البحث عن نمط الدولة على وفق ما نظروا له الفلاسفة من ارسطو والفارابي ورجال عصر التنوير او غيرهم، ربما لا تتأتى الا من حيث استراتيجية تامة تتلخص فيها فلسفة ادارة التغيير ومحملة بخيار التكوين الجديد. وهنا لنا ان نقول في ان الاستراتيجية بعد عدها فكرة مجتمعية الغرض والاهداف فيما يصح للجعل والتكوين للدولة، اذ نحن بحاجة لمن يوطن بناءها ويثبت مقدماتها من الاداء الرصين فيما يعالج بدوره كل الفجوات الموجودة والمحتملة، وهو ممتلك للشرعية والمخطط الاستراتيجي، فهومن يتحمل مسؤولية البناء الحقيقي في المسار الصحيح ووضع اليات التنفيذ للواقع والمستقبل من الاهداف. فالشروع بالبحث عن نمط الدولة المستهدف. ومن جديد فأن للحتمية التاريخية فيما جرى للعراق، وما رصفته قياداته التي جاءت الى السلطة من

اهداف في الكثير منها غير متوازنة او عقلانية، اذ ذاك قد تولد في العراق نموذج من الدولة الفاشلة او المتناقضة، في ادوارها الثلاث فهي مرة مركزية واخرى شمولية توليتا رية، او ضعيفة ومترهلة، اذ لا يمكن تصنيفها بالدولة العادية او الفاعلة. والعراق اليوم يحتاج الى نموذج الدولة المستقرة في نظامها ومؤسساتها وثقافة شعبها عبر عناصرها التاريخية والفكرية بل وثقافاته ونسيج شعبه ومن ثم الاليات الديمقراطية وصولاً للحكم الرشيد ان ذلك ممكن اذا ما استطاع القائمون على النظام السياسي الحالي ايجاد حلول للقضايا الاساسية واقناع المجتمع العراقي بما يحقق النظام من مصالح وخدمات وتكافه في الفرص في خطاب واداء وطني شامل وهو ما يعد تطبقا بمبادة للدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ .

الملخص بالغة الانكليزي

The power of the state in Iraq has been influenced by legitimacy, which may have resembled the belt of transmission, affecting the rule of law and social cohesion. The emergence of the political system may have come about as a result of balancing the competing forces within society today as a basis for collective action. The country's march in Iraq was not a result of a series of gradual transitions such as the established ones. For almost a century, there was an extraordinary succession of succession. At each of the three stages of the state there was an internal or external change. They change or disintegrate and others appear. Social and economic conditions may change or the society is exposed to external invasion or our ideas are imported...

قائمة المصادر

المبحث الاول

(١) – ت ووايزمان. والآخرون: تاريخ الديالكتيك الفلسفة الكلاسيكية الالمانية، ترجمة نزار عيون _ط١، دمشق ١٩٨٦، ص٢٧٣.

(٢) د. منذر الشاوي: فلسفة الدولة،ط١، بغداد الاعظمية،٢٠١٢، ص٩.

(٣)– المصدر نفسة. ص ٨ .

(٤)– علي فياض، النظريات السياسية في الفكر السياسي الشيعي المعاصر،ط٢،بيروت.٢٠١٠ .ص.٣٥

(٥) – موريس دوفرجية:علم الاجتماعي السياسي، ترجمة سليم حداد، المدرسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ١٩٩١،ص١٣٣.

(٦)–ناصيف نصار: منطق السلطة، مدخل الى الفلسفة الامر،ط١، دار الامواج، بيروت،١٩٩٥،ص ص١٣، ١٤.

(٧) – بسيوني ابراهيم حمادة: وسائل الاعلام السياسية،ط١، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة،١٩٩٦،ص٥٤.

(٨) جاك باغنار: الدولة، مغامرة غير اكيدة، ترجمة نور الدين اللباد، ط١ بيروت،٢٠٠٢، ص ص ٥٩، ٦٠.

(٩) – محمد طة بدوي _ المبادئ الاساسية في العلوم السياسية،ط١، القاهرة ،٢٠٠١ ص٨٨ والمزيد جاك باغنار، الدولة مغامرة غير اكيدة ، مصدر سابق،صص ٥٩، ٦٠.

(١٠) – منذر الشاوي، فلسفة الدولة، مصدر سبق ذكره، ص٦٤.

(١١) توفيق السيف: رجل السياسة، دليل في الحكم الرشيد، ط١، بيروت،٢٠١١،ص،٢٦٤ .

(١٢) احمد زايد: الدولة بين نظريات التحديث والتبعية.ط٢، مكتبةالنهضة، مصر، ٢٠٠٨ ص ص١٦ _١٧

المبحث الثاني

(١)– علي جواد كاظم: الدولة والمجتمع في العراق المعاصر،دراسة تحليلية في سيسولوجيا المؤسسة في العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب جامعة بغداد، ص ص١٧٨–١٧٩.

(٢)– عبد العظيم جبر حافظ: التحول الديمقراطي في العراق. الواقع والمستقبل، ط١، مكتبة مرتضى مصر، بيروت، ٢٠١١،ص١٠٠.

(٣)– المصدر السابق نفسه،ص١٠١.

(٤)– البرت .م. منتشا سعبلي: العراق سنوات الانتداب البرطاني، ترجمة هشام صالح، ط٢، بغداد١٩٨٧،ص١٩.

(٥)– غسان العطية: العراق نشأة الدولة١٩٠٨ –١٩٢١– بلا ط،١٩٩٢،ص ص٣٥٥–٣٥٧.

(٦)– علي جواد كاظم: الدولة والمجتمع في العراق المعاصر، مصدر سبق ذكره،ص١٧٦.

(٧)– عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية،الجزء الاول، دار الشؤن الثقافية، بغداد، ١٩٨٨،ص١٠.

(٨)– غسان سلامة: المجتمع والدولة في الشرق الاوسط،ط٢،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٩،ص٣٤.

(٩)– علي جواد كاظم: الدولة والمجتمع في العراق المعاصر، مصدرسبق ذكره،ص٢٠٢.

(١٠)– سعد الدين ابراهيم: المجتمع في الدولة، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٨.

(١١) رند حكمت محمود: مشكلة بناء الدولة في العراق ١٩٢١–٢٠٠٦، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد،ص٩٩

المبحث الثالث

(١)– غسان سلامة: المجتمع والدولة في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره،ص١٤٧.

(٢)– اوريل دان: العراق في عهد عبد الكريم قاسم –التاريخ السياسي،١٩٥٨–١٩٦٤، ترجمة جرجيس فتح الله، ط بلا، دار نير للطباعة والنشر، السويد، ١٩٨٩،ص٣٢.

(٣)– رند حكمت محمود: مشكلة بناء الدولة في العراق ١٩٢١–٢٠٠٦، مصدر سبق ذكره، ص ١١٦.

(٤)– علي جواد كاظم : الدولة والمجتمع في العراق المعاصر، مصدر سبق ذكره،ص٢٨٨ .

(٥)– حنا بطاطو: العراق الشيوعيين والبعثيين والضباط الاحرار، الكتاب الاول، بيروت، ١٩٩٥، ص١٠٩.

(٦)– رند حكمت محمود: مشكلة بناء الدولة في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٩.

(٧)– علي جواد كاظم: الدولة والمجتمع، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩.
(٨)– ماريو فاروق ساوغت: من الثورة الى الدكتاتورية. العراق منذ عام ١٩٥٨، ترجمة مالك نبراس، بلا ط، منشورات الجمل، المانيا، ٢٠٠٥،ص ٢٨٢.
(٩)– علي جواد كاظم: الدولة والمجتمع، مصدر سبق ذكره،ص١١٢.
(١٠)– ماريو فاروق ساوغت: من الثورة الى الدكتاتورية. العراق منذ عام ١٩٥٨، مصدر سبق ذكره،ص٧٤.
(١١)– عبد الوهاب رشيد: العراق المعاصر، دار المدى، دمشق،٢٠٠٢،ص١٤٥.
(١٢)– ساطع خلدون الحصري: الثورة وحقيقة الشيوعيين في العراق، مصدر سابق،ص١٣٢–١٣٣.
(١٣)– عبد الوهاب رشيد: العراق المعاصر، مصدر سبق ذكره،ص١٥٤.
(١٤)– علي جواد كاظم : الدولة والمجتمع، مصدر سبق ذكره،ص٦١.
(١٥)– سلام عبود: من يصنع الدكتاتورية (صدام انموذجاً)، منشورات الجمل، المانيا،٢٠٠٨،ص ١٠٥.
(١٦)– حسن العلوي: الشيعة والدولة القومية في العراق، ط بلا، قم ايران، ص٢٢٥.
(١٧)–كاظم علي مهدي: الدولة في الفكر السياسي العراقي المعاصر، ص٢٧٨.
(١٨)– وليم اندرسون وغاريت سان فليد: عراق المستقبل، دكتاتورية، ديمقراطية ام تقسيم، ترجمة مراي بدر، دار الوراق، لندن، ٢٠٠٥،ص١٣١.

مصادر المبحث الرابع

١– محمد عبد السلام ، اقليم بلا نظام ، البحث عن مفاتيح لفهم مستقبل منطقة الشرق الاوسط ، السياسة الدولية ، عدد ١٨٥، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ٢٠١١، ص٩٠٨
٢– ماهر بن ابراهيم القيصر ، المشروع الاور واسيومن الاقليمية الى الدولية : العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الاقطاب ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠١٤ ص١١٨
٣– خليل العناني ، دلالات في خريطة الشرق الاوسط ، دراسات استراتيجية ، العدد ١٧، مركز الامارات للدراسات والبحوث ، ابو ظبي ، ٢٠٠٦ ص٥
٤– هانز ادم النائي ، الدولة في الالقية الثالثة ، ترجمة حسان البستاني ،ط ١، دار العلوم العربية ، بيروت ،٢٠١٠
٥– احمد ابراهيم محمود ، حرب الخليج الثالثة ، الانعكاسات الاستراتيجية على البيئة الاقلية في العراق ، الاثار السياسية الاقتصادية ، مؤسسة العربية للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٣ ص١٥
٦– التقرير الاستراتيجية ، مركز حمورابي للدراسات والبحوث العراقي ، بابل ٢٠٠٨ ص١٥١
٧– سحر حربي عبد الامير ، انتخابات الجمعية الوطنية في ٣٠ كانون الاول ٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، غير منشور ٢٠٠٨ ص٧٦–٨٠. وقد وصف الحاكم المدني بول بريمر مجلس الحكم {مجلس الحكم هو الخطوة الاولى في رحلة تنقل منها من نحو هدفنا المشترك باقامة حكومة عراقية وديمغرافية وتمثليه ، المجلس سيتمتع بسلطة حقيقية والاتلاف مستعد للمساعدة باي طريقة ممكنة وفقا سننجح } ينظر بول بريمر ، عام قضية في العراق ، ترجمة عمر الايوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٦ ص١٣٣ – ص١٣٤
٨– صباح صادق جعفر ، دليل التشريع العراقي ، ط٢، بلا مكان ،٢٠٠٩ ص٥٠٣ كذلك ينظر مجلس النواب العراقي الدائرة الاعلامية للدولة التشريعية في العراق ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٧، بغداد٢٠٠٨ ص٨

٩- جعفر عتريس ، العر اق في قلب الاعصار سقوط بغداد والتحولات الكبرى اولى معالم الشرق الاوسط الكبير، ط ١ ، دار المحبة البيضاء – بيروت ٢٠٠٤ ص٢٥٢

١٠- غسان العطية ، الحكومة الجعفرية الاولى والمهمات الصعبة الملف العراقي للتنمية الديمقراطية ، العدد١٤٠ ، ايار ٢٠٠٥ ص٣٠٢

١١- عادل درويش ، بعد مخاض الحكومة (العراق الى اين الملف العراقي للتنمية الديمقراطية ، العدد ١٤٠ ايار ٢٠٠٥ ص١١ كذلك ينظر احمد عبد الهادي ، استقرار النظام السياسي دائرة في صياغة الاستراتيجية ساحله– اطروحة غير منشوره كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ص١٣٧

١٢- لقاء مكي، الطائفة الاجتماعية والطائفية السياسية في العراق، مجلة الباب،مركز الجزيرة للدراسات، العدد. ص١٢٨.

١٣- ناهض حسن جابر / مفهوم السلطة في الفكر الاحزاب السياسية الكردية العراقية المعاصرة ،كركوك ٢٠٠٦، زنجير هـ ى(١١)ص٧٢

١٤- حقائق حول كردستان العراق ، جريدة الحياة ٢٥/ ايلول / ٢٠١٧.